التوصيات

أقر المؤتمر الدولي، الذي انعقد في بيت المحامي في بيروت، من 21 الى 23 نيسان 2015، برعاية وزير العدل اللواء اشرف ريفي، عددا من التوصيات التي تمحورت حول الحاجة الماسة الى اطار قانوني يحمي البيانات ذات الطابع الشخصي، وانشاء هيئة وطنية للمعلوماتية والحريات، وهي:

- دعوة الحكومة اللبنانية الى الانضمام الى الاتفاقيات الاوروبية حول مكافحة الجريمة السيبرانية وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي وبيانات الاتصالات، كونها تعزز الثقة الدولية في النظام القانوني اللبناني وتسهل الانخراط السليم في مجتمع المعلومات
- ادخال مواد على مشروع القانون الذي يناقش امام البرلمان في الوقت الحالي، تقر صلاحية المحاكم اللبنانية في ملاحقة التعديات على حقوق مستخدمي الانترنت في لبنان
- انشاء هيئة وطنية للمعلوماتية والحريات تضطلع بوضع استراتيجية وطنية واضحة لحماية البيانات ذات الطابع الشخصي
- اقرار اطر قانونية وتنظيمية تدعم التوازن بين الحاجة الى الامن والحفاظ على الحقوق والحريات ، بما يحفظ امن الافراد والمؤسسات والدولة
- اعتماد ودعم مشاريع توجيه وتدريب وتوعية في كافة المدارس والمعاهد والجامعات والادارات الرسمية لنشر الوعي وتعزيز القدرات في مجال حماية البيانات ذات الطابع الشخصي
- اعتماد نقاط تبادل ونقل معلومات وطنية تساهم في حماية المواطنين والدولة
- اعتماد استراتيجية وطنية واضحة للامن السيبراني، باعتباره مرتكزا أساسيا من مرتكزات الامن القومي